

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير







مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال




**ينظم**

الملتقى الوطني حول:

# حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري

**يومي 06-07 ماي 2012**

**عنوان المداخلة:**

## الحوكمة: المفهوم والأهمية.

**إعداد:**


**د. بوقرة رابح**

أستاذ محاضر - أ بجامعة المسيلة

العنوان الإلكتروني: rbouguerradz@yahoo.fr

**غانم هاجرة**

طالبة ماجستير بجامعة المسيلة

العنوان الإلكتروني: hadjerhadjer27@yahoo.fr



للاتصال بمخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال:

البريد الإلكتروني: laboratoire_lfbm@yahoo.fr

هاتف/ فاكس: 033742199

مدير المخبر: أ.د/ ساكر محمد العربي

رئيس الملتقى: د.غالم عبد الله

رئيس اللجنة العلمية : أ.د/ غوفي عبد الحميد

**المقدمة :**

نتيجة للأزمات المالية المختلفة التي حدثت في كثير من دول العالم وما صاحبها من ضياع حقوق أصحاب المصالح، وفقد ثقة المستثمرين، وكأسلوب لتفادي الوقوع في هذه الأزمات والتقليل من حدتها كان لزاما على الاقتصاديين والمهتمين بإيجاد حلول لهذه الأزمة وذلك من خلال دراسات أجريت حول أسباب هذه الانهيارات فوجد أن القسط الكبير يعود خاصة إلى الفساد المالي والإداري والمحاسبي وما صاحبه من عدم قدرة الإدارة على القيام بواجبها الرقابي، بالإضافة إلى تأكيد مراقبي الحسابات على دقتها، نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بتطبيق مفهوم الحوكمة المحاسبية من خلال مبادئ تضمن الممارسة السليمة لها .ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية من خلال التساؤلات التالية :العلاقة التي قد توجد بين تطبيق حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية ، وهل هذه العلاقة تمتد للتأثير علي جودة هذه المعلومات ؟ وهل هذا التأثر يقتصر علي خصائص جودة المعلومات المحاسبية أم يفتح مجالات جديدة ومعايير جديدة لجودة هذه المعلومات ؟ وهل هذه المجالات والمعايير يرتبط وجودها فقط بتطبيق حوكمة الشركات أم يمكن إيجادها في ظروف أخري ؟ وما هي طبيعة هذه المعايير ؟

**الكلمات المفتاحية** :حوكمة الشركات، مبادئ الحوكمة الشركات ، مجالات وممارسات مبادئ الحوكمة الشركات.

**I - الإطار العام للحوكمة الشركات**

## 1-مفهوم حوكمة الشركات وعلاقته بالمعلومات المحاسبية:

لقد تعددت الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم أو تعريف حوكمة الشركات وذلك بتعدد اهتمامات وتخصصات هؤلاء الكتاب والباحثين ،فلقد عرف البعض حوكمة الشركات بأنها :مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شئون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بها وتعظيم فائدة المساهمين علي المدي الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة.

كما عرفها كاتب أخر بقوله :إن هذا المفهوم يؤكد العمل بمبادئ الشفافية والمراقبة والمساءلة المالية والإدارية داخل الشركات بما يحميها من أن تلقى ذات مصير الشركات المنهارة

وقد أشارت احدي الدراسات : بان هناك مدخلين لتحديد مفهوم حوكمت الشركات وهما:

المدخل الأول : مدخل المساهم ←والذي يهتم بتعظيم حقوق المساهمين ممثلة في الربحية

المدخل الثاني : مدخل الأطراف المتعددة ذات العلاقة بالشركة ←مثل المديرين والعملاء والدائنين والعمال والأطراف الاخري ،ويهتم هذا المدخل بتحقيق مصالح هؤلاء الأطراف.

كما أشارت الدراسة بان المدخل الثاني اعم واشمل في التعبير عن مفهوم حوكمة الشركات لأنه يركز علي البيئة المحيطة بالشركة والقضايا الاجتماعية المختلفة ،علاوة علي انه يهتم بتوصيل البيانات والمعلومات المالية وغير **المالية** الملائمة لمتخذي القرارات من داخل وخارج الشركة .

في ضوء ما سبق يمكن للباحث الإشارة إلي ما يلي:

-1شمول مفهوم حوكمة الشركات للعديد من الأبعاد سواء الاقتصادية أو القانونية أو الإدارية أو المحاسبية أو الاجتماعية أو الأخلاقية ، وذلك نتيجة عدم الاتفاق علي تعريف أو مفهوم موحد لمصطلح . Corporate Governance

-2ازداد انتشار مفهوم حوكمة الشركات بصورة واسعة بعد حدوث الكثير من الانهيارات والأزمات الاقتصادية للكثير من الوحدات

الاقتصادية العملاقة ، مما يعني فعالية الدور الذي يقوم به هذا المصطلح وما يتضمنه من وسائل للعلاج والإصلاح لمثل هذه الانهيارات والأزمات.

3-يساعد مفهوم حوكمة الشركات في القضاء علي التعارض وتحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الفئات المختلفة المهتمة بالوحدة الاقتصادية سواء من داخلها أو من خارجها ،وذلك عن طريق الحد من سيطرة الإدارة وإعطاء سلطات أوسع للفئات الاخري – خاصة المساهمين – وغيرهم من أصحاب المصالح.

4-القاسم المشترك بين المفاهيم المختلفة لمصطلح حوكمة الشركات هو الاهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والشفافية والانضباط والعدالة ، وقد أكدت علي ذلك الكثير من الدراسات مثل
: Forker,1992 – Moerland ,2000 – Gompers , 2001 – Eugene , 2003 .

5-اهتمام مصطلح حوكمة الشركات بتحقيق الإفصاح والشفافية في كافة المعلومات وبصفة خاصة المعلومات المالية لما لها من أهمية ودور فعال في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية ، مما يعني الاهتمام بتحقيق جودة هذه المعلومات ، و لم يقتصر الأمر علي ذلك بل امتد إلي دورها في تنشيط سوق الأوراق المالية ، وقد أكدت علي ذلك الدراسات التي قام بها بنك كريدي ليونيه Credit Lydnnais S. A.عام 2002م : من وجود علاقة بين مستويات الحوكمة في الدول المختلفة من ناحية وبين درجة نمو وتطور أسواقها المالية وأداء الأسهم بها من ناحية أخرى

***الدراسات السابقة لحوكمت الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية**

علي الرغم من تعدد وتنوع الدراسات التي اهتمت بحوكمة الشركات حسب مجالات استخدامها ، فإن الباحث سوف يركز هنا فقط علي بعض الدراسات التي أظهرت العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية وأثر ذلك علي سوق الأوراق المالية ،وذلك كما يلي :-

- دراسة Francis ,et al. عام 2001م

تناولت هذه الدراسة دور كل من المحاسبة والمراجعة في تطبيق حوكمة الشركات وتطوير أسواق المال في عدد من الدول ،وقد خلصت الدراسة إلي ضرورة وجود الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المساهمين ،بالإضافة إلي ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة لأنها تحقق الشفافية في إعداد القوائم والتقارير المالية علاوة علي دورها في حماية حقوق أصحاب المصالح في الشركات والذي ينعكس بالإيجاب علي حركة أسواق المال .

- دراسة Good and Seow عام 2002م

تناولت هذه الدراسة تأثير آلية حوكمت الشركات علي جودة التقارير المالية و دور المديرين والمراجعين في ذلك بالتطبيق علي الوحدات الاقتصادية في سنغافورة ،وقد خلصت هذه الدراسة إلي تأكيد دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في عملية الحوكمة و في تحقيق جودة التقارير المالية ،بالإضافة إلي أهمية القواعد الأخلاقية في ذلك .

•دراسة درويش عام 2003م

تناولت هذه الدراسة دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات وذلك من خلال التعرف علي أهمية الإفصاح المحاسبي في تطبيق مبادئ الحكومة مع عرض تجارب بعض الدول ،

*تجدر الإشارة أن مصطلح حوكمة الشركات قد تم اقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وقد أستحسنه عدد من متخصصي اللغة العربية ومنهم المسئولين عن مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية – بالقاهرة

وقد خلصت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها وجود دور فعال للإفصاح المحاسبي والشفافية في تطبيق مبادئ الحوكمة وخاصة في مصر وأن ذلك يؤثر بشكل إيجابي علي البورصات وتحسين أداء الشركات.

•دراسة فوزي عام 2003م

تناولت هذه الدراسة تقييم القواعد والمعايير والقوانين المنظمة لحوكمة الشركات في مصر وكذالك الجوانب المختلفة لسوق المال ، وقد خلصت الدراسة إلي مجموعة من النتائج منها أهمية صدور قواعد الإفصاح الجديد والتي أحكمت الرقابة علي الاتجار بالمعلومات الداخلية ، وأدت إلي تطوير متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية والاهتمام بالإفصاح الإلكتروني وأهمية تفضيل دور لجان المراجعة في الشركات ،علاوة علي الدور الفعال لسوق المال في تفعيل الحوكمة .

في ضوء الدراسات السابقة يشير الباحث إلي الملاحظات التالية-:

1.إن معظم الدراسات التي تناولت الإفصاح وعلاقته بالحوكمة وأثره علي المعلومات المحاسبية ، ركزت فقط علي عدالة الإفصاح والشفافية وضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بذلك ، وأيضا الاهتمام بالملاءمة الزمنية أي التوقيت المناسب في عرض المعلومات ،والاهتمام بالإفصاح الوصفي بجانب الإفصاح المالي الرقمي، كما ظهر ذلك في دراسات كل من -:احمد -2003م ، فخرا وآخرون – 2003م ، المطيري – 2003م ،

Bushman& Smith -2001 , Reed – 2002 , Maureen – 2004

2.وبالرغم من تعدد هذه الدراسات إلا أنها لم تتطرق بشكل مباشر إلي أثر ذلك علي تحقق جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في ظل تطبيق حوكمة الشركات ،سواء من جانب مدى توافر الخصائص المختلفة لجودة المعلومات المحاسبية أو من جانب مراعاة الاعتبارات الأخرى التي تحقق جودة هذه المعلومات .

**3.**إن الدراسات التي تناولت دور عملية المراجعة في عملية الحوكمة سواء كانت مراجعة داخلية أو مراجعة خارجية أو لجان المراجعة ، فإنها تتجه بشكل مباشر إلي تأكيد الثقة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها وبالتالي فإنها تسعى نحو تحقيق جودة هذه المعلومات بشكل غير مباشر .

4.الاهتمام بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير المراجعة بجانب التشريعات والقوانين المختلفة التي تكفل حماية حقوق أصحاب المصالح في الوحدات الاقتصادية ، عند تطبيق مفهوم حوكمة الشركات ،ينعكس بشكل إيجابي على إسهام هذه الوحدات في سوق الأوراق المالية ،وبالتالي يمكن القول بأن التطبيق الفعال لمفهوم حوكمة الشركات يتضمن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي يتضمن تنشيط حركة سوق الأوراق المالية بشكل يحقق أهداف هذه الوحدات بصفة عامة وأهداف أصحاب المصالح بها بصفة خاصة.

5.تؤكد الدراسات السابقة إلى وجود ترابط قوي بين كل من تطبيق حوكمة الشركات وإنتاج المعلومات المحاسبية والتأثير علي حركة سوق الأوراق المالية.

## *الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية .

من استقراء الباحث للدراسات السابقة المختلفة التي تناولت موضوع حوكمة الشركات – بجانب اجتهاد الباحث –يمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات في النقاط التالية:-

### 1-المساءلة والرقابة المحاسبية

أشار تقرير لجنة Cadburyالصادر عام 1992م في العنصر الثاني منه ، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المسألة ، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين ، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسئوليتهم كملاك.

بالإضافة إلى ذلك أشار تقرير بنك كريدي ليونيه في القسم الرابع منه والذي يحمل عنوان المحاسبة عن المسئولية ، بأن دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي ،وإلي قدرة أعضاء مجلس الإدارة علي القيام بتدقيق فعال ،كما أشار في القسم الخامس منه والذي يحمل عنوان المسئولية ،إلي ضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب علي الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك .

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الصادر عام 1999م ، أشار في المبدأ الخاص بمسئوليات مجلس الإدارة ،إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين .

يضاف إلي ذلك أن المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003م ((NYSE,2003والخاصة بحوكمة الشركات ،أشارت إلي ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة.

في ضوء ذلك يمكن القول بأن المسألة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة الشركات تأخذ اتجاهان :

الأول ← : المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية الأعلى إلي المستويات الإدارية الأدنى

الثاني← : المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية .

### 2-الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة:-

إن تطبيق الحوكمة يحد من الفلسفة الواقعية واستخدام نظرية الوكالة التي تشجع حركة الإدارة في اختيار السياسة المحاسبية ،وبالتالي فالحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة وتساعد في حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة .

### 3-دور المراجعة الداخلية :

تساعد المراجعة الداخلية – بما تقوم به من مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من اجل إدارة المخاطر والرقابة عليها – في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية ، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة .

**دور المراجع الخارجي :**

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية علي المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية ،فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية ، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية .

**5-دور لجان المراجعة:**

أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات –إن لم يكن جميعها – علي ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلي تطبيق الحوكمة ،بل أشارت إلي أن وجود لجان المراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحدة الاقتصادية .

وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة علي عملية المراجعة ،علاوة علي ذلك يشير البعض : بأن مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر علي حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية.

بجانب ذلك فقد توصلت دراسة Memullen والتي تناولت دور لجان المراجعة في زيادة الثقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية ، إلي أن الوحدات الاقتصادية التي لديها لجان مراجعة قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية ، بجانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية وخاصة الوحدات الاقتصادية المقيدة أسهمها في سوق الأوراق المالية.

**6-تحقيق الإفصاح والشفافية .**

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات ،لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة ، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم علي تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة.

لذا فإن مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها OECD وتم تعديلها في 12أبريل 2004 م ترى أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية وذالك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي

والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العالية .

## 7-إدارة الأرباح

تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات ، وبالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك ، ونظرا للأثر الفعال لإدارة الربح على البيانات المحاسبية فقد تناولتها الكثير من الدراسات مثل:

**Degeorge , et al. -1999 , Healy and Wahlen –1999 , Plummer and David ,2000 .**

ولكن في ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة ، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها ، لذا أشارات نتائج إحدى الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الوحدات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح ، بأن هناك علاقة عكسية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة من خارج الوحدة ،وكذلك خبرتهم المالية ، وكذلك عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة ، وبين ممارسة الشركة لإدارة الأرباح

وبذالك يمكن القول أن دور حوكمة الشركات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

## -8تقويم أداء الوحدات الاقتصادية.

أن من أهمية حوكمة الشركات دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق ، مما يساعدها علي التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة.

كما أن من المعايير الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء بالوحدات الاقتصادية وحماية أصولها.

وبذلك يرى الباحث أن الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات ينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الاقتصادية بأبعاده التشغيلية والمالية والنقدية ، وكذلك على المقاييس المختلفة المستخدمة ، أي أن تطبيق الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء الوحدة الاقتصادية مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها ، خاصة وأن مفهوم حوكمة الشركات يحمل في مضمونه بعدين أساسيين
هما-:
*الأول* -:الالتزام بالمتطلبات القانونية والإدارية وغيرها .
*الثاني* -:الأداء بما يحمله من استغلال للفرص المتاحة للارتقاء بالوحدة الاقتصادية ككل .
في ضوء طبيعة الأبعاد المحاسبية السابقة لعملية حوكمة الشركات وانعكاساتها علي المعلومات المحاسبية يستطيع الباحث الإشارة إلي النقاط التالية -:
أ -بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية ،إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام

كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في الشركات .

ب -أن الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة تغطي ثلاثة مراحل من العمل المحاسبي وهي-:

1)مرحلة الرقابة علي العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما : الرقابة القبلية والآخر الرقابة البعدية للعمل المحاسبي .

2)مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم و متابعة الأداء وإدارة الأرباح ، وانتهاءً بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية .

3)مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة و المراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

ج- أن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هو إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية ، لذا تصبح هذه المعلومات من الأهمية بدرجة أن تعد بمستوى شامل من الجودة بحيث يمكن الاعتماد عليها ، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية وإدارتها وتزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية .

***الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية .**

تتمثل هذه الجوانب من وجهة نظر الباحث في الجوانب النظرية والإجرائية التي لا يمكن تطبيق الحوكمة بدونها لأنها بمثابة الإطار العام التي يجب علي جميع الوحدات الاقتصادية – أن تبدأ به حتي يمكن لها التحقق من تطبيق الحوكمة ، وقد تم صياغتها بالاعتماد على الدراسات السابقة- [25]بالإضافة إلى اجتهادات الباحث – وذلك على النحو التالي -:

**أولاً:- أهداف ومزايا حوكمة الشركات .**

لو لم يكن للحوكمة من الأهداف والمزايا التي تدعمها ، لما سعت معظم الوحدات الاقتصادية بل والدول إلي تطبيقها ووضعت التشريعات المختلفة اللازمة لها .

ولقد اختلفت المفاهيم المستخدمة للتعبير عن هذه الأهداف والمزايا منها المنافع أو الدوافع أو البواعث ولكنها جميعاً تدخل ضمن الأهداف والمزايا والتي يمكن التعبير عنها في النقاط التالية -:

-1تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها .

-2فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها .

-3ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.

-4تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.

-5تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.

-6تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية.

-7زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية.

-8الحصول علي التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.

9 – تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.

10- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.

ثانيا :خصائص حوكمة الشركات .

تمثل الخصائص التالية السمات التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة ،وهي -:

1- المسئولية أمام مختلف الأطراف.
2- استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة.
3- الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين.
4- منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للوحدة الاقتصادية.
5- حماية أصول الوحدة الاقتصادية.

ثالثاً:- مقومات حوكمة الشركات

تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق حوكمة الشركات في الوحدة الاقتصادية ،وهي-:

1- توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية.
2- وجود لجان أساسية – منها لجنة المراجعة – تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية.
3- وضوح السلطات والمسئوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.
4- فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات .
5- تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية .

رابعاً -:محددات حوكمة الشركات.

بالنظرة السطحية إلى هذه المحددات قد تفهم على أنها قيود على الحوكمة ، ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة ،وهي :-

أ- محددات خارجية....وتشمل -:

1- الأنظمة والتشريعات والأجهزة الرقابية

2- معايير المحاسبة

-3معايير المراجعة

-4المؤسسات المالية

-5الأسواق

ب- محددات داخلية ....وتشمل - : المساهمون -2-مجلس الإدارة والمديرون -3أصحاب المصالح -4المراجعة -5طرق الإفصاح المحاسبي

**خامساً :- مبادئ حوكمة الشركات**

وتمثل هذه المبادئ العمود الفقري لتطبيق الحوكمة ، لذا فقد حازت على اهتمام مختلف الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة ،مثل : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ،بورصة الأوراق المالية بنيويورك ، بنك التسويات الدولي ( BIS ) ، المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO )، علاوة على اهتمام الباحثين والكتاب ،لذا فقد تعددت هذه المبادئ واختلفت من جهة إلى أخرى ، ولكن أكثرها قبولا واهتماما وأيضا أسبقها صدورا هي المبادئ الصادرة عن ( OECD) عام 1999م والتي تم إعادة صياغتها عام 2004م وهي:

مبدأ حماية حقوق المساهمين ويتحقق هذا المبدأ من خلال-:
-1تأمين وسائل التسجيل والنقل والتحويل لملكية الأسهم.
-2حضور الجمعية العامة والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة .
-3الحصول على المعلومات المختلفة.
-4ممارسة الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية.
-5الحصول على حقوقهم في الأرباح.

**ب- مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة ويتحقق هذا المبدأ من خلال-:**

-1المساواة في توفير المعلومات لمختلف الفئات
-2المساواة في المعاملة للفئات المتكافئة من المساهمين.
-3الدفاع عن الحقوق القانونية.
-4الإفصاح عن المصالحة الخاصة بمجلس الإدارة والمديرين.
-5التعويض عن حالات التعدي على حقوقهم.

جـــ- مبدأ دور أصحاب المصالح في الحوكمة ويتحقق هذا المبدأ من خلال:-

-1التعاون بين أصحاب المصالح وإدارة الوحدات الاقتصادية.

-2المشاركة في المتابعة والرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية.

-3ضمان حصولهم على المعلومات الملائمة والكافية والموثوق فيها.

-4المحافظة على حقوقهم .

-5الحصول على التعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

د- مبدأ الإفصاح والشفافية ويتحقق ذلك من خلال:-

-1دقة الإفصاح.

-2التوقيت الملائم للإفصاح.

-3شمولية الإفصاح.

-4مراجعة المعلومات المفصح عنها.

-5توفير قنوات توصيل المعلومات للمستخدمين .

هـــ- مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة ويتحقق ذلك من خلال:-

-1ضمان مسؤلية المجلس تجاه الوحدة الاقتصادية والمساهمين.

-2توفير المعلومات الكافية والموثوق فيها .

-3المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين .

-4الالتزام بالقوانين وتحقيق مصالح كافة الأطراف.

-5اتخاذ القرارات ومتابعة المهام والوظائف الأساسية ، بالوحدة الاقتصادية .

في ضوء ما سبق يري الباحث ضرورة الإشارة إلي النقاط التالية حول الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات وعلاقة ذلك بالمعلومات المحاسبية:-

.1تكامل الجوانب الفكرية للحوكمة خاصة وأنها جمعت خمسة جوانب أساسية هي الأهداف والخصائص والمقومات والمحددات والمبادئ ، علاوة على شموليتها واحتوائها على جميع المفردات النظرية والتطبيقية للحوكمة بصورة يمكن أن يطلق عليها "الإطار المتكامل لحوكمة الشركات "

.2إن الالتزام بتطبيق هذه الجوانب في مختلف الوحدات الاقتصادية – وبصفة خاصة الشركات المساهمة- بصرف النظرية عن طبيعة نشاطها سيؤدي إلى تطوير أدائها والتغلب على مشاكلها المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والمالية والإدارية وبالتالي الانعكاس الإيجابي على

أسهمها في سوق الأوراق المالية .

.3الأبعاد المحاسبية للحوكمة والتي سبق للباحث الإشارة إليها تظهر بوضوح في مختلف الجوانب الفكرية لها ، وهذا يعكس دور الجوانب المالية والمحاسبية في تكوين الإطار المتكامل لحوكمة الشركات.

.4تظهر العلاقة بين المعلومات المحاسبية ، وتحقيق أهداف ومزايا الحوكمة من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء الوحدة الاقتصادية وزيادة الثقة فيها وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية .

**.5**بالنظر إلى خصائص ومقومات الحوكمة بشئ من التأني والتدقيق يتضح أن الجزء الأكبر منها يصعب تحقيقه ما لم تتوفر المعلومات المحاسبية اللازمة لذلك ، والأكثر من هذا هو ضرورة توفر هذه المعلومات بمستوى الجودة الشامل.

.6أن معظم – ما لم يكن جميع – محددات الحوكمة سواء الخارجية أو الداخلية هي ضوابط لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية والتي يؤدي تحقيقها إلى إعادة ثقة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتقبين ومختلف المستخدمين لها في القوائم والتقارير المحاسبية وفي الممارسة المحاسبية ككل .

.7إن العامل المشترك الذي يجمع بين جميع مبادئ الحوكمة - بصرف النظر عن وجود مبدأ مستقل بذلك وهو المبدأ (د )– هو المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل بما تتضمنه من جوانب مختلفة عن الوحدات الاقتصادية ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يمتد ليشمل الجوانب التالية للمعلومات المحاسبية:

أ -مرحلة إعداد المعلومات المحاسبية ومسئولية مجلس الإدارة والمستويات الإدارية واللجان المختلفة والمراجعين ، عنها.
ب -المعلومات في حد ذاتها وما يجب أن يتوفر بها من عناصر الجودة المختلفة.
ج- مرحلة الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها لمختلف المستخدمين لها سواء من داخل أو من خارج الوحدة الاقتصادية.

**الحوكمة المحاسبية:**

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بحوكمة الشركات Corporate Governance وذلك بتعدد اهتمامات وتخصصات الكتاب والباحثين، فلقد عرف البعض حوكمة الشركات بأنها:

نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها.

بالإضافة إلى أنها :مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم .

كما أن هناك من عرفها بأنها :مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين)من ناحية أخرى.
ومن خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن هناك معاني أساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:

-مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.

-تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح.

-التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين.

-مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين .
ومن الناحية المحاسبية زاد الاهتمام بحوكمة الشركات في محاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية ممثلين في كافة الأطراف أصحاب المصلحة خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية في مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب إدارة الوحدة الاقتصادية من خلال القوائم المالية المنشورة، وبالتالي جودة تلك التقارير المعتمدة من مراقبي الحسابات المعينين من قبل الجمعية العامة للشركة.
وقد أثارت الفضائح المالية العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول العلاقة ثلاثية الأطراف بين إدارة الوحدة الاقتصادية ومدقق الحسابات وأصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية خاصة المساهمين المتعاملين في سوق الأوراق المالية، وإلى أي مدى يمكن حدوث تلاعب من جانب إدارة الوحدة الاقتصادية أو حدوث تحالف بينها وبين مدقق الحسابات يمكن أن يضر بمصالح المساهمين وباقي الأطراف الأخرى ذات المصلحة، والإدارة الكفء هي التي تقوم باستغلال موارد الشركة المالية والبشرية على أكمل وجه، وضمانا لذلك تختص حوكمة الشركات بوضع إطار تنظيمي يتضمن بوضوح المبادئ والمثل العليا التي تتبعها الشركة في
معاملاتها الداخلية والخارجية .

## 2-أهداف خصائص ومقومات الحوكمة المحاسبية:

للحوكمة المحاسبية أهداف وجدت من أجل تحقيقها وخصائص ساعدتها على ذلك ويمكن تلخيص أهدافها في العناصر التالية:
-حسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.
-فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.
-ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.
-تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.
-تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.
-تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية.
-زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية.
-الحصول علي التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
-تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.
-مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.

أما خصائصها المساعدة على بلوغها هذه الأهداف فتتمثل فيما يلي:

-المسئولية أمام مختلف الأطراف.

-استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة.

-الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين.

-منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للوحدة الاقتصادية.

- -حماية أصول الوحدة الاقتصادية.

وتمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق الحوكمة المحاسبية في الوحدة الاقتصادية وهي:-

-توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية.

-وجود لجان أساسية – منها لجنة المراجعة – تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية.

-وضوح السلطات والمسئوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.

-فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.

- .تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية

## II – مبادئ الحوكمة المحاسبية وأضرار عدم الالتزام بها

### 1-مبادئ الحوكمة المحاسبية

أدت الحاجة إلى تطبيق مفهوم حوكمة الشركات إلى إيجاد مجموعة من المبادئ والقواعد التي تساعد على ذلك، ومن المؤسسات التي اهتمت بإصدار هذه المبادئ صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي قامت بإصدار مبادئ حوكمة الشركات سنة 1999وتم تعديلها سنة 2004 ، وكون أن هذه المبادئ تعتبر المرجع الأساسي للعديد من الممارسات المتعلقة بحوكمة الشركات سوف نقوم بعرضها في النقاط التالية حيث تتكون من ستة مبادئ أساسية هي:

**1/التحقق من وجود إطار فعال لحوكمة الشركات** :فلكي يتم ضمان وضع إطار فعال

لحوكمة الشركات، فإن من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعلا يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم إطار حوكمة الشركات على عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي والالتزامات الاختيارية وممارسات الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها، ولكي يكون هناك ضمان لوجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات ، هناك مجموعة من الأرشادات والعوامل يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

-ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفعالية.

-ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما متوافقة مع أحكام القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ.

-ينبغي أن يكون توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

-ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وتتميز بالشفافية مع توفير الشرح الكافي لها.

**ضمان حقوق المساهمين** :تتركز حقوق المساهمين في الشركة على موضوعات أساسية مثل انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو الوسائل الأخرى للتأثير على تكوين مجلس الإدارة، والموافقة على العمليات الاستثنائية وبعض الموضوعات الأساسية الأخرى كما يحدده قانون الشركات

واللوائح الداخلية للشركة ويمكن النظر إلى هذا القسم باعتباره بيانا لمعظم الحقوق الأساسية للمساهمين التي تم الاعتراف بها قانونا في جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهناك حقوق إضافية مثل الموافقة على أو انتخاب المراجعين والتعيين المباشر لأعضاء مجلس الإدارة والقدرة على رهن الأسهم والموافقة على توزيعات الأرباح.

وبصفة عامة هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق المبدأ الثاني المتعلق بحقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية وهي:

أ- ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في:

-طرق مضمونة لتسجيل الملكية.

-إرسال أو تحويل الأسهم.

-الحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.

-المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.

-انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.

-نصيب في أرباح الشركة.

ب - ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة وأن يحصلوا على المعلومات الكافية عن القرارات التي تتعلق بأي تغيرات أساسية في الشركة مثل:

-تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو ما يماثلهما من المستندات الحاكمة للشركة.

-الترخيص بإصدار أسهم إضافية.

-العمليات الاستثنائية التي تؤدي إلى التأثير على الشركة.

ج -ينبغي أن تكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين كما ينبغي أن يحاط المساهمون علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت.

و لتحقيق ذلك يجب مراعاة الآتي:

-ينبغي تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب فيما يتعلق بتاريخ ومكان وجدول أعمال الجمعية العامة، وكذلك المعلومات الكاملة وفي الوقت المناسب عن الموضوعات التي سيتم أتخاذ قرارات بشأنها في الاجتماع.

-ينبغي أن تتاح الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالتدقيق الخارجي السنوي، ووضع البنود على جدول الأعمال الخاص بالجمعية العامة، واقتراح قرارات في نطاق حدود معقولة.

د -ينبغي تسهيل المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية الخاصة بحوكمة الشركات مثل ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وينبغي أن تكون لدى المساهمين القدرة على التعبير عن آرائهم فيما يتعلق بسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين في الشركة كما ينبغي أن يخضع القسم الخاص بتقديم أسهم لأعضاء مجلس الإدارة والعاملين كجزء من مكافآتهم لموافقة المساهمين.

ه-ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت سواء شخصيا أو غيابيا مع إعطاء نفس الأثر للأصوات سواء تم الإدلاء بها حضوريا أو غيابيا.

ز -ينبغي الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم من الأسهم، مع ضرورة التركيز على الآتي:

-ينبغي أن يتم بوضوح تحديد والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات في الأسواق المالية، وكذلك العمليات الاستثنائية مثل الاندماجات وبيع حصص جوهرية من أصول الشركات، وذلك حتى يمكن للمستثمرين أن يفهموا حقوقهم والملجأ القانوني لهم .وينبغي أن تتم العمليات بأسعار شفافة وفي ظل شروط عادية تحمي حقوق كافة المساهمين وفقا لطبقاتهم.

-ينبغي عدم استخدام الوسائل المضادة للاستيلاء لحماية الإدارة ومجلس الإدارة من المساءلة.

ح -ينبغي تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية بما في ذلك المستثمرين المؤسسين .وفي هذا المجال، ذكرت المبادئ العديد من التوجيهات والإرشادات لضمان تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية الخاصة بهم بما في ذلك المستثمرين المؤسسين وهي كالتالي:

-ينبغي على المستثمرين المؤسسين الذين يعملون بصفة وكلاء أن يفصحوا عن حوكمة الشركات الخاصة بهم وسياسات التصويت فيما يتعلق باستثماراتهم، بما في ذلك من الإجراءات القائمة لديهم لتقرير استخدامهم لحقوقهم التصويتية.

-ينبغي على المستثمرين المؤسسين الذين يعملون بصفة وكلاء أن يفصحوا عن الكيفية التي يتعاملون بها مع التعارض المادي للمصالح التي قد تؤثر في ممارستهم لحقوق الملكية الرئيسية الخاصة باستثماراتهم .

3-**ضمان نفس المعاملة العادلة بين كافة المساهمين** :يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات تحقيق المساواة وتحقيق المعاملة العادلة بين كافة المساهمين سواء كبار المساهمين أو صغار المساهمين (حقوق الأقلية)، وكذلك المساواة بين المساهمين المحليين والمساهمين الأجانب.

4-**ضمان احترام دور كافة أصحاب المصالح في حوكمة الشركات** :يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات احترام دور كافة الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات مثل الدائنون والموردين والعملاء والعاملين بالشركة وكافة الجهات الحكومية، وتوفير المعلومات اللازمة لهم بصورة دورية وفي الوقت المناسب، وحقهم في إخطار مجلس الإدارة بأي تصرفات أو مخالفات غير قانونية أو غير أخلاقية دون أن يترتب على هذا الإخطار أي مساس بحقوق تلك الأطراف تجاه الشركة.

وبصفة عامة هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الالتزام بها عند الالتزام بتطبيق هذا المبدأ وهي:

-يجب احترام أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تكون نتيجة الاتفاقات.

-عندما يكفل القانون حماية المصالح، ينبغي أن تكون لأصحاب المصلحة فرصة الحصول على تعويض فعال مقابل انتهاك حقوقهم.

-ينبغي السماح بوضع وتطوير آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين.

-عندما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات، ينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي، والتي يمكن الاعتماد عليها، في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.

-ينبغي لأصحاب المصالح، بما في ذلك العاملين وهيئات تمثيلهم، أن يتمكنوا من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية، وينبغي عدم الانتقاص أو الغض من حقوقهم إذا ما فعلو ذلك.

-ينبغي أن يستكمل إطار حوكمة الشركات بإطار فعال وكفء للإعسار وإطار فعال آخر لتنفيذ حقوق الدائنين .

5-**الإفصاح والشفافية** :يجب أن يركز إطار حوكمة الشركات على تحقيق الافصاح والشفافية عن كافة الأمور المالية التي تخص الشركة، وتتعلق تلك الأمور المالية بنتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي وحركة التدفقات النقدية وغيرها من الأمور المالية، ويجب أن يشمل الإفصاح عن مدى تحقيق أهداف الشركة، ونتيجة نشاطها ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية والسياسات المحاسبية المستخدمة والعلاقات مع الأطراف ذات العلاقة، وبيان مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية والسياسات واللوائح ذات الصلة، مع ضرورة الإفصاح عن حصة الأغلبية في حقوق الملكية وحقوق الأقلية ومكافأة مجلس الإدارة والإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بمؤهلات أعضاء مجلس الإدارة.

ومن ناحية أخرى يجب أن يتضمن الإطار العام للحوكمة تدقيق كافة الأمور المالية من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل تعينه الجمعية العامة للشركة حيث يقوم مدققا لحسابات بإعداد وتقديم تقرير تدقيق للمساهمين يتضمن الرأي الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية

في التعبير في كل جوانبها الهامة من الأمور المالية للشركة. ويكون مدقق الحسابات الخارجي مسئول عن رأيه الوارد في تقرير التدقيق أمام المساهمين وعن مدى بذله العناية المهنية اللازمة عند أدائه لعملية التدقيق .

6-**التأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة** :على الرغم من ضرورة تأكيد فصل إدارة الشركات عن أصحاب هذه الشركات، وتحقيق فكرة الإدارة الخبيرة، وتحقيق مبدأ الاستقلالية، وتأكيد مبدأ المحاسبة عن المسؤولية، وهي جميعها تتحقق عندما تصبح مسئوليات مجلس الإدارة واضحة ومحددة ومعلنة سواء من حيث :الصلاحية، المسؤوليات، الحقوق، الواجبات، المزايا والبدلات والأجور والمكافآت.

ويجب أن يتيح إطار أسلوب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات الخطوط الإرشادية الاسترشادية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة، من قبل الشركة والمساهمين، وبمعنى آخر هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند تطبيق هذا المبدأ وهي:

-ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة وبحسن النية مع العناية الواجبة وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.

-إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة، فإن على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة.

-ينبغي على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية، وينبغي أيضا أن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح الآخرين

-ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسية معينة تتضمن:

*استعراض وتوجيه استراتيجيه الشركة، وخطط العمل السنوية، ووضع أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ، وأداء الشركة مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية الرئيسية، وعمليات الاستحواذ، والتخلي عن الاستثمار.

*الإشراف على فعالية ممارسات حوكمة الشركة وإجراء التغيرات إذا لزم الأمر.

*اختيار وتحديد مكافآت ومرتبات والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة واستبدالهم إذا لزم الأمر مع الإشراف على تخطيط تداول المناصب.

*مراعات التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وبين مصالح الشركة والمساهمين في الأجل الطويل.

*ضمان الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة، والتي يجب أن تتم بشكل رسمي.

*رقابة وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، بما في ذلك إساءة استخدام أصول الشركة وإساءة استغلال عملياتالأطراف ذات الصلة أو القرابة.

*ضمان نزاهة حسابات الشركة، ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك التدقيق المستقل، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة وعلى وجه الخصوص وجود نظم لإدارة المخاطر والرقابة المالية ورقابة العمليات والالتزام بالقانون والمعايير ذات الصلة.

*الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصال.

-ينبغي على مجلس الإدارة أن يكون قادرا على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة، وفي هذا المجال، ذكرت المبادئ العديد من التوجيهات والإرشادات لمجلس الإدارة بحيث يكون قادرا على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة وهي كالتالي:

*ينبغي أن تنظر مجالس الإدارة في تكليف عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير موظفي الشركة ذوي القدرة على ممارسة الحكم المستقل للقيام بالمهام التي يحتمل وجود تعارض في المصالح بها.وأمثلة تلك المسؤوليات الرئيسية هي ضمان نزاهة القوائم والتقارير المالية وغير المالية، واستعراض عمليات التداول مع الأطراف ذات القرابة وترشيح أعضاء لمجلس الإدارة والوظائف التنفيذية الرئيسية وتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

*عندما يتم إنشاء لجان مجلس الإدارة ينبغي على مجلس الإدارة أن يحدد بشكل جيد وأن يفصح عن صلاحيتها وتشكيلها وإجراءات عملها.
*ينبغي أن تكون لدى أعضاء مجلس الإدارة القدرة على إلزام أنفسهم بمسؤولياتهم بطريقة فعالة.
-حتى يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بمسؤوليتهم فإنه ينبغي أن تتاح لهم كافة المعلومات الصحيحة ذات الصلة في الوقت المناسب .

## 2-أضرار عدم الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات

من أهم الأمثلة الواضحة لعدم إلتزام الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات هو انهيار وإفلاس شركة إنرون للطاقة والتي كانت من أكب الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ضللت الشركة المساهمين وكل الجهات العاملة بسوق الأوراق المالية، حيث تم بعلم مديرها الاتفاق مع مراقب الحسابات على التلاعب في التقارير المالية لإخفاء الخسائر وتضخيم الأرباح مما أدى إلى ارتفاع القيمة السوقية لأسهمها في البورصة .بالإضافة إلى ذلك قاموا المديرين التنفيذيين بها بالاستفادة من المعلومات الداخلية المتاحة لديهم عن حقيقة المركز المالي للشركة وقاموا ببيع أسهمهم بالشركة لتحقيق أرباح شخصية.

وتعد شركة إنرون نموذجا صارخا للإخلال بقواعد حوكمة الشركات نتيجة عدم الالتزام بالشفافية اتجاه المستثمرين، فضلا عن عدم تحمل المسؤولية من قبل المديرين التنفيذيين واستغلالهم لنفوذهم ومراكزهم القيادية في تحقيق مكاسب شخصية وذلك من خلال التلاعب في التقارير المالية وإهدار حماية حقوق صغار المستثمرين وهنا يثار سؤال في غاية الأهمية، وهو هل كانت الشركة لديها نظام للحوكمة خاص بها تم وضعه وفقا لمبادئ حوكمة الشركات المطبقة بالسوق المالية المدرجة به أسهمها أم لا؟ والإجابة هي نعم، فالشركة لديها نظام يتفق مع تلك المبادئ ولكن درجة التزام الشركة في تطبيق تلك المبادئ هو الذي أدى لحدوث تلك الانحرافات.فقيام الدول عن طريق هيئات السوق المالية بها بوضع لائحة لحوكمة الشركات ومطالبة الشركات المقيدة بأسواقها المالية بوضع نظام للحوكمة خاص بها يتفق مع حجمها وظروفها وفق المبادئ تلك اللائحة ليس كافي لضمان سلامة أداء تلك الشركات، بل الأهم من ذلك هو التزام تلك الشركات بتطبيق تلك المبادئ .

## III – مجالات وممارسات الحوكمة المحاسبية

### 1-مجالات تطبيق الحوكمة المحاسبية

لتطبيق حوكمة الشركات وجعلها علاج ناجح للفساد المالي والإداري ووسيلة وأداة لذلك كان لا بد من تحديد مجالات عملها والتي يمكن التطرق لها فيما يلي:

### 1-مجال تأسيس فكر وثقافة الالتزام:

حيث تقوم فلسفة الحوكمة بإثراء وإخصاب فكر وثقافة الالتزام،وهو فكر ارتقائي بنائي، فكر قائم على التقاليد العتيدة الراسخة، والمستمدة من حضارة الشعوب، وزود بالقيم والمبادئ، والتي تعمل على بناء وتأسيس المضمون القيمي والأخلاقي الواسع المدى، وتعريف حجم المخاطر بالغة الضخامة الناجمة عن رعونة عدم التصدي للانحرافات، مهما كان حجمها يبدو محدودا، ومن ثم إنجاح ممارسات سلطة الإدارة لعمليات الحوكمة، أيا كان القائم هذه السلطة، سواء ما يتصل منها بسلطات الجمعيات العمومية، أو ما كان يتصل أيضا بعمل مجالس الإدارة، وما كان منها يتعلق أيضا بعمليات وإنجاح ممارسات مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين، وتحقيق فاعلية نظام المحاسبة، وتحويله بالفعل إلى نظام معلومات حقيقية وصادقة، فالحوكمة سلاحها الرئيسي هو تحقيق المعرفة، وهي لا تتحقق بدون معلومات، وهي تنتج بدون بيانات، وهي تلك التي يتم توفيرها من خلال : القوائم المالية الدورية، التقارير المالية الدولية، مبادرات الشركات بالإعلان.

وبالتالي فإن الفكر والثقافة يضعان معا قواعد الوعي والإدراك والفهم،ويصيغان معا الإطار العام للترابط بين الأطراف المختلفة،إن الحوكمة تؤسس فكر وثقافة الالتزام، وتوثق كل شيء يجري في الشركات والمؤسسات، فلا شيء يمكن رصده خارج القوائم،بل يتعين أيتم رصد كل شيء في القوائم،والحدث عنه في التقارير المالية التي تنشرها الشركات.

إن الحوكمة تعمل على إبقاء الرموز صالحة وسليمة، وتؤكد على الأخلاق الحميدة وتضع نموذجا للقيم،وتعمل على العناية بالصحة والسلامة المالية.

**2-مجال تحسين الشفافية وتحقيق الوضوح** :تستخدم الحوكمة كأداة تنوير واستنارة، وإلقاء الضوء على الجوانب المختلفة القائمة في الشركات، وبالتالي لا يوجد أي ما من شأنه أن يقلل من القدرة على الرؤية الشاملة لما يحدث في الشركات، أي أن تحد الحوكمة من : الضبابية، عدم الوضوح، اللبس، العتامة، الظلمة.

وكلما كانت الحوكمة قوية، كلما كانت فاعلة، وكلما كانت تحسن من درجة الشفافية، ومن درجة الوضوح، وهي متطلبات أساسية وضرورية لجذب الاستثمارات المحلية والدولية، وزيادة تراكمها ومكوناتها.

**3-مجال تحقيق المصداقية وزيادة عناصر الثقة** :خاصة في البيانات والمعلومات التي يتم نشرها عن الشركات، وما تتضمنه تقارير مراقبي الحسابات عنها، والإيضاحات المتممة لها، ومن ثم تحسين فاعلية وقدرة النظام المحاسبي في الشركات،على إيضاح ما يحدث ويتم فيها، والتعبير الحقيقي عن الموجودات، وبما يساعد على زيادة عناصر الثقة في الشركات وإكسابها مصداقية، ومن هنا يتعين أن تكون المبادئ المحاسبية والأعراف المحاسبية، والنظم المحاسبية والقواعد المحاسبية متقدمة، ومطبقة بشكل سليم حيث يتعين أن يتم تطبيق واحترام القواعد الأساسية بالنسبة لمدققي الحسابات، سواء كانوا مدققي حسابات ومعدي حسابات داخليين أو كانوا خارجيين،فالمحاسبة لها أهميتها القصوى في مجال الحوكمة، وهي مهمتها إظهار الحقيقة واضحة، ودون أ تغيير فيها، أو احتيال، أو زيف، وهو ما سيتم العرض له بإيجاز على النحو التالي:

-بالنسبة لمعدي الحسابات التمويلية :وهم العاملون في مجال المحاسبة داخل الشركات حيث يتعين على الإدارة القيام بالآتي:

*عدم استخدام التقارير المحاسبية سواء بشكل واسع أو محدود لتزييف الواقع، وإظهاره على غير حقيقته، بهدف خداع الغير، أيا كان هذا الغير.

*عدم إخفاء أي بيانات عن الأداء التمويلي للمشروعات، وكذلك أي بيانات عن الأصول المعنوية أو أي معلومات غير تمويلية، خاصة تلك التي تتعلق بخلق القيمة، وهم صانع القرار.

-بالنسبة لمدققي الحسابات الخارجيين المستقلين :يتعين على مدققي الحسابات القيام بما يلي:

*أن تتم أعمال التدقيق من جانب مدقق حسابات كفء، ومن خلال شخصية مستقلة عن المشروع، وأن تظهر هذه الكفاءة وهذه الاستقلالية الكاملة في العمل الذي يقوم به، وفي قدرته على اكتشاف الأخطاء، أو في اكتشاف أوجه القصور، أو عمليات التجميل المحاسبي باستخدام قوائم مالية معدة ومضللة.

*أن يقوم مدقق الحسابات باستخدام وتطبيق قواعد المحاسبة والتدقيق، والتنبيه إذا ما وجدوا استخدام لعمليات الدمج لبعض الحسابات لإخفاء حقائق، أو عمليات التجميل المحاسبي، والتي قد تلجأ إليها إدارة بعض الشركات للحصول على مكافآت ومزايا مرتبطة بنتائج الأعمال.

*أن تكون هناك هيئات محاسبة مهنية عليها التأكيد، والتأكد من أن أعضائها من مدققي حسابات الشركات – يحترمون ويراعون تطبيق القواعد المهنية في عملهم.

**4-مجال توفير عناصر الجذب الاستثماري المحلي والدولي** :حيث أن الحوكمة ليست هدفا في حد ذاته لكنها وسيلة وأداة للوصول إلى تحقيق أهداف متعددة، وأهم هذه الأهداف توفير عناصر جيدة للجذب الاستثماري، سواء من جانب المستثمرين الدوليين، أو من جانب المستثمرين الوطنيين المحليين ...وبما يعمل على توطين كلا النوعين من الاستثمارات في مشروعات محلية... وتعتمد عمليات الجذب الاستثماري في أي سوق على توافر عناصر الثقة والمصداقية وتأكيد نزاهة المعاملات وارتباطها بهيكل القيم والمبادئ المتعارف عليه.

**مجال تحقيق العدالة وتطبيق مبدأ على قدم المساواة :**وتقوم الحوكمة في هذا المجال على تهيئة الفرص المتاحة للجميع، وعلى تطبيق مبدأ على قدم المساواة، مما يزيد من الشعور بالعدالة، ومن الإنصاف وبالتالي من الأمان وبما يقضي على حالات العجز والطمع وتهم الفساد ... فضلا عن الظلم والغبن الذي يقع على أي من الأطراف ذات العلاقة بالشركات ...فضلا عن عدم وجود أي ممارسات خاطئة، أو حالات تلاعب وإخفاء خسائر أو وجود إظهار لأوضاع على غير حقيقتها، ومن ثم تعمل الحوكمة على تحقيق العدالة، وإتاحة الفرصة لكافة الأطراف للمعرفة، وجعل الجميع يعاملون على قدم المساواة.

6- **مجال تحسين الأداء :**تعمل الحوكمة على حسن إدارة الشركات خاصة فيما يتصل بعمليات التخطيط أو التنظيم أو المتابعة ومن ثم تزداد الكفاءة الإدارية للشركات.

7- **مجال زيادة الفاعلية والأداء :**تقوم الحوكمة بدور شديد الأهمية في زيادة فاعلية الشركات، وجعل حاضرها ومستقبلها واعدا من خلال عدة وسائل رئيسية هي:

*وسيلة زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية.

*وسيلة زيادة الجودة والارتقاء بالنوعية.

*وسيلة اكتساب مزايا تنافسية خاصة في مجال التسعير وخدمات ما بعد البيع.

وتعمل الحوكمة على تعميق الإحساس بالواجب وزيادة الشعور بالمسئولية وتنمية روح المشاركة المسئولة بين كافة الأطراف، وبالتالي يتحول الجميع إلى شركاء في صنع النجاح .

**الخاتمة:**

كما رأينا سابقا فتطبيق مفهوم حوكمة الشركات يستند على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تعتبر بمثابة الخريطة التوضيحية التي يجب أن تتبعها كل من الجهات الرقابية على سوق رأس المال وأعضاء مجلس إدارة الشركات والإدارة التنفيذية للشركات حيث أن تطبيق هذه المبادئ يؤدي إلى توفير الحماية لأصحاب المصالح وبالتالي يساعد على جذب رؤوس الأموال والاستثمار، وتطبيق هذه المبادئ يعتبر المؤشر لوجود وسلامة الحوكمة.

**المراجع:**

-محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية :الإسكندرية، 2008 .

-محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري ،(دراسة مقارنة) الطبعة الثانية، الدار الجامعية : الإسكندرية، 2009 .

-عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، 16، 2007 / الدار الجامعية :الإسكندرية، 2006

.

-محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية– دراسة نظرية تطبيقية-، منتدى التمويل الإسلامي، 02

-محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية :القاهرة، 2005

-طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2007 ،

-بهاء الدين سمير علام، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية، مركز المديرين المصري، القاهرة ، 2009

-أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن، دراسة بعنوان :قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي، جامعة الملك فيصل، الرياض، القاضي، حسين، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية ودار الثقافة. عمان، 2000

-ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، بحث مكمل لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009

-رأفت حسين مطير، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، على الموقع:

-زغدار احمد سفير محمد،" خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية "(IAS/IFRS)، 2009، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة - كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2010 .قاصدي مرباح، ورقلة،

-حسين علي خشارمة،" مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 17 ، العدد01 2003

-عماد محمد أبو حجيلة وعلام حمدان،" أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح"، المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبة حول مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة أربد، الأردن،

http://site.iugaza.edu.ps/rmotair/files/2010/02/Article-

OCDE, Principes de la gouvernement d'entreprise, 2004, sur le site d'Internet : http://www.oecd.org. –